

تحرك عاجل

شيخ صوفي مُسن لا يزال مختفيًا قسرًا منذ عام

تعرض الشيخ الصوفي المريض مفتاح الأمين البيجو، الذي يبلغ من العمر 79 عامًا، للإخفاء القسري منذ اعتقاله التعسفي في منزله ببنغازي في 4 فبراير/شباط 2024، في ظل حملة قمعية ضارية على رجال الدين والنشطاء الصوفيين تشنها الجماعات المسلحة الحليفة للقوات المسلحة العربية الليبية المعلنة ذاتيًا، والتي تُسيطر فعليًا على شرق ليبيا. وقد تصاعدت بواعت القلق بشأن حالته الصحية وسلامته، على إثر الأنباء الأخيرة الواردة حول التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في سجن قرنادة، الذي يُعتقد أنه مُحتجز به.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

المشير خليفة حفتر
القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية
البريد الإلكتروني: pmoffice@libyangov.info

سيادة المشير خليفة حفتر،
تحية طيبة وبعد،

أرسلكم لأعرب عن قلقي البالغ بشأن استمرار الإخفاء القسري للشيخ الصوفي مفتاح الأمين البيجو البالغ من العمر 79 عامًا (يُشار إليه لاحقًا بالشيخ البيجو)، منذ أن اعتقله تعسفًا رجال مُدججون بالسلح يرتدون ملابس مدنية من منزله بمنطقة بو عطني في بنغازي في 4 فبراير/شباط 2024. ويأتي اعتقال الشيخ البيجو في إطار حملة قمعية أوسع تُشنُّ ضد الصوفيين الذين لا يعتقدون المذهب السلفي المدخلي، والذي تعتنقه عدة جماعات مسلحة نافذة وحليفة للقوات المسلحة العربية الليبية. وبعد مرور عام، لم تتلق أسرة الشيخ أي معلومة رسمية عن مكان وجوده أو مصيره أو وضعه القانوني.

وعلمت منظمة العفو الدولية أيضًا أن المسلحين الذين بلغ عددهم نحو 20 رجلًا، قد خربوا منزل الشيخ البيجو، حينما اعتقلوه وسرقوا نحو 150,000 دينار ليبي (ما يُعادل 33,270 دولار أمريكي)، قبل أن يقتادوه ويستقلوا ست مركبات متجهين إلى مقر جهاز دعم مديريات الأمن بالمنطقة الشرقية، الذي يقع في منطقة رأس المنقار ببنغازي، ويخضع صوريًا لإشراف وزير الداخلية في "الحكومة الليبية" بقيادة رئيس الوزراء المُكلف أسامة حماد. ونفى مسؤولون بجهاز الدعم احتجاج الشيخ البيجو لديهم، بينما لم يلق البلاغ المُقدم إلى المحامي العام لدى محكمة استئناف بنغازي في 15 فبراير/شباط 2024 بشأن اختفاء الشيخ أي رد.

وعلمت منظمة العفو أن مصادر غير رسمية قد أبلغت أقرباء الشيخ البيجو باحتجازه في سجن قرنادة، قرب مدينة البيضاء في شرق البلاد، حيثما تدهورت حالته الصحية منذ حبهسه. وقبل احتجازه، كان الشيخ يعاني من مرض السكري وضعف جهازه المناعي على إثر تعافيه من السرطان. وعلم أحد أفراد أسرته أيضًا بنقله لفترة وجيزة إلى مستشفى قورينا التعليمي بشحات في سبتمبر/أيلول 2024، ولكنه لم يتمكن من زيارته أو الحصول على أي معلومات أخرى. وتزداد بواعت القلق حيال سلامته في ظل الأنباء الواردة حول التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في سجن قرنادة. ووصف مُحتجزون سابقون أيضًا ظروف الاحتجاز القاسية واللإنسانية داخل السجن، التي تضمنت تعرضهم للبرد القارس دون تزويدهم بالملابس أو الأغذية المناسبة للطقس وحرمانهم من الرعاية الصحية الكافية.

أحث القوات المسلحة العربية الليبية على أن تفصح فورًا عن مكان وجود الشيخ البيجو ومصيره، وأن تُطلق سراحه على الفور؛ إذ إن احتجازه لا يتعلق إلا بممارسة حقوقه الإنسانية، التي تشمل حرية الدين والمعتقد. وريثما يفرج عنه، يجب على القوات المسلحة العربية الليبية أن تتيح السبل أمام الشيخ البيجو للاتصال بأسرته ومحاميه وأن تقدم له الرعاية الصحية الكافية، بما يتضمن تلقيه الرعاية لدى مستشفيات خارجية، إذا اقتضت الضرورة. ويجب أن يحظى بالحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وأن يُحتجز في ظروف تُلبي المعايير الدولية. وأخيرًا، يجب على القوات المسلحة أيضًا أن تسمح للمراقبين المستقلين بزيارة سجن قرنادة وغيره من السجون ومنشآت الاحتجاز الخاضعة لها في شرق وجنوب ليبيا في أوقات غير مُعلن عنها سلفًا ودون أي قيود.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

وفقاً للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، تعرض الشيخ البيجو للعديد من التهديدات من جانب الجماعات السلفية، بما في ذلك محاولة فاشلة لاغتياله في 2013، وإغلاق مركزه لتعليم القرآن، الذي يقع في منطقة الحدائق بينغازي في 2016، ما اضطره إلى التدرّس من منزله. وعلمت منظمة العفو الدولية من مصادر مطلّعة أنه كان مُحْتَجِّزاً في بادئ الأمر لدى جهاز دعم مديريات الأمن. ويُحْتَجِّز أيضاً العديد من رجال الدين والنشطاء الصوفيين المُعتَقَلِينَ لدى الجماعة التي تعتنق المذهب السلفي المدخلي، بحسب المعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو. وكثيراً ما ينشر جهاز دعم مديريات الأمن مقاطع فيديو عبر قنواته على منصات التواصل الاجتماعي، تربط اعتقال الأشخاص بممارسة "أعمال السحرة والمشعوذين". ووفقاً للمعلومات الواردة بصورة غير رسمية، نُقِلَ الشيخ البيجو لاحقاً إلى سجن قرنادة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، نشر المجلس الأعلى للتصوف الإسلامي السنّي في ليبيا بياناً يدين فيه استمرار الاضطهاد الذي يتعرض له المشايخ الصوفيون ومريدوهم (أتباعهم) في ليبيا، مُربِّحاً عن قلقه بشأن الاحتجاز التعسفي للعديد من المشايخ في بنغازي وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بحقهم ووفاة بعضهم خلال الاحتجاز وتعرضهم للإخفاء القسري وانتزاع "الاعترافات" القسرية منهم لاتهامهم بـ"الشعوذة". وأشار المجلس أيضاً إلى محاولات معتنقي المذهب السلفي المدخلي لتشويه الطرز الصوفية وتقويضها منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، أقر البرلمان الليبي، المتحالف مع القوات المسلحة العربية الليبية، قانوناً جديداً لتجريم "السحر والشعوذة والكهانة وما في حكمها"، مع توقيع عقوبات تتراوح بين السجن لمدة تصل إلى 14 عاماً والإعدام.

ولطالما وثّقت منظمة العفو الدولية كيف تعرّض منتقدو القوات المسلحة العربية الليبية ومعارضوها، سواء كانوا فعليين أو مُفْتَرَضِينَ، للاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي الجماعات المسلحة المتحالفة مع القوات المسلحة، بما فيها جهاز الأمن الداخلي فرع بنغازي ولواء طارق بن زياد. ومنذ يناير/كانون الثاني 2024، اعتقل عناصر جهاز الأمن الداخلي المدججون بالأسلحة عشرات الأشخاص، الذين تضمنوا نساءً ورجالاً في العقد السابع من أعمارهم، من منازلهم أو أحيائهم أو أماكن عامة أخرى في شرق وجنوب ليبيا الخاضعين لسيطرة القوات المسلحة العربية الليبية، دون صدور أي أوامر باعتقالهم. ويُقَلَّ بعد ذلك المُعتَقَلُونَ إلى منشآت خاضعة لجهاز الأمن الداخلي، حيثما ظلوا مُحْتَجِّزِينَ تعسفاً لشهور دون أن يُسَمَّحَ لهم بالاتصال بأسرهم أو محاميهم، بينما لم يمثّل أي منهم أمام أي هيئات قضائية مدنية ولا سُمِّحَ لهم بالطعن ضد قانونية احتجازهم ولا وُجِّهَتْ إليهم تهم رسمية بارتكاب أي جرائم.

وفي 16 يناير/كانون الثاني 2025، أعلن المدعي العام العسكري لدى القوات المسلحة العربية الليبية عن تشكيل لجنة للتحقيق في الأبناء الواردة بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة داخل سجن قرنادة، بعدما نُشِرَت مقاطع فيديو على الإنترنت يظهر فيها مُحْتَجِّزُونَ بالسجن وهم يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الضرب والجلد. ووفقاً للمعلومات التي شاركتها منظمة رصد الجرائم الليبية، وهي إحدى منظمات حقوق الإنسان، مع منظمة العفو الدولية، أكد خمسة مُحْتَجِّزِينَ سابقين على الأقل لمنظمة رصد أن مقاطع الفيديو كانت مُصَوَّرَةً داخل ما يُسمى بـ"عنبر إدارة السجن" في الدور الأول، قرب مكتب مدير السجن وأن بعض الحراس الذين شوهدوا وهم يعذبون السجناء كانوا يرتدون الزي الرسمي للشرطة العسكرية بالقوات المسلحة العربية الليبية. وتُكرّر منظمة العفو الدولية دعوتها إلى السلطات الليبية بأن تُجري الهيئات القضائية المدنية تحقيقات فعالة ومحابذة ومستقلة وافية على وجه السرعة في المزاعم بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة داخل سجن قرنادة، تمهيداً لمحاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال في محاكمات عادلة وعزل كل من تتوفر أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابه للانتهاكات، من أي منصب يُمكنه من ارتكاب انتهاكات مماثلة مجدداً أو التدخل لعرقلة سير التحقيقات، ريثما تُعلن نتائج التحقيقات الجنائية والمحاكمات. ولا ينبغي أن تدخل الجرائم المشمولة في القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة ضمن نطاق اختصاص المحاكم العسكرية. ومنذ الإعلان عن بدء التحقيقات في 16 يناير/كانون الثاني، لم تُنشر علناً أي تفاصيل أخرى حول سير التحقيقات أو ما انتهت إليه.

ودأبت منظمة العفو الدولية على توثيق التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة داخل السجون ومنشآت الاحتجاز الخاضعة للقوات المسلحة العربية الليبية، بما في ذلك "عنبر الخاص بـ"جهاز الأمن الداخلي" و"العنبر العسكري بسجن قرنادة. وتضمنت أكثر أساليب التعذيب الشائعة التي وُردَ ذكرها استخدام أدوات مختلفة في الضرب، بما في ذلك أنابيب المياه (وهي أنابيب مُستخدَمة محلياً من مادة البولي بروبيلين العشوائي)، والجلد والتعليق في أوضاع ملتوية والتهديد بالاعتصاب وبصنوفٍ أخرى من الأذى. ولطالما شكّت أسر المُحتَجِّزِينَ في سجن قرنادة من عدم إتاحة الزيارات لنوحيها لفترات وصلت لأعوام في بعض الحالات ومنع أي تواصل معهم. وتتنقسم ليبيا حالياً بين كيانين يتنازعان على الشرعية والحكم والسيطرة على الأراضي. وتسيطر حكومة الوحدة الوطنية على طرابلس ومعظم غرب ليبيا، بينما تسيطر القوات المسلحة العربية الليبية، وهي جماعة مسلحة نافذة، بحكم الأمر الواقع على شرق ليبيا وجنوبها.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية.

ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرّك في أسرع وقت ممكن قبل: 4 أغسطس/آب 2025

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: الشيخ مفتاح الأمين البيجو (صبيغ المذكر).